

The Impact of Adopting the Financial Reporting (Standard 9) On Electronic Banking Systems

Researcher Nebras Hatem Arhama Al-Maliki



Issn online: 3006-7286, Impact Factor: 1.705

Orcid: 000- 0003-4452-9929

DOI: 10.5281/zenodo.13712044

Abstract: The current study aimed to identify the impact of adopting the financial reporting standard 9 on electronic banking systems, the Iraqi private commercial banks as a model, and to achieve the goal of the study, the researcher used the questionnaire tool that he applied using the descriptive analytical method on the study sample, which consisted of (170) accountants in the Ashur Bank. The results of the study concluded that the average answers of the study sample on all paragraphs of the impact of adopting the financial reporting standard (Standard 9) on electronic systems came with a varying degree of impact, ranging between (medium and high), but they were close, and this is due to the agreement of the study sample that all paragraphs of the study tool have an impact on electronic systems. While the total arithmetic means of the study sample's responses to the effect of adopting the financial reporting standard (Standard 9) on electronic systems was (3.50) and a standard deviation of (1.02) with a medium effect. In light of the results, the study recommended the need to employ the international standard (Standard 9) to enable electronic systems to re-measure investments at fair value electronically, periodically and continuously.

Keywords: Financial Reporting Standard 9, Electronic Banking Systems.

أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية

الملخص: هدفت الدراسة الحالية الي التعرف على أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية، المصارف التجارية العراقية الخاصة نموذجًا، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الباحثة أداة الاستبانة التي طبقها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي على عينة الدراسة التي تكونت من (١٧٠) محاسب في مصرف آشور العراقي، وتوصلت نتائج الدراسة الي أن متوسط إجابات أفراد عينة الدارسة على كافة فقرات أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية جاءت بدرجة أثر متفاوتة تراوحت ما بين (متوسطة ومرتفعة) ولكنها متقاربة، ويعزى ذلك لاتفاق أفراد عينة الدراسة أن كافة فقرات أداة الدراسة ذات أثر على الأنظمة الإلكترونية. في حين بلغ المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد عينة الدراسة على أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية (٣,٥٠) وانحراف معياري بلغة قيمته (١,٠٢) وبدرجة أثر متوسطة. وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة توظيف المعيار الدولي (معياري ٩) في تمكين الأنظمة الإلكترونية من إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة الكترونياً وبشكل دوري ومستمر.

الكلمات المفتاحية: معيار الإبلاغ المالي معيار ٩، الأنظمة الإلكترونية المصرفية.

المقدمة

لم يكن النشاط الاقتصادي المصرفي في معزل عن التغير العالمي المتسارع الذي خلفته تكنولوجيا المعلومات وشبكة الأنترنت المتسارعة، حيث شهد القطاع المصرفي اليوم العديد من التطورات التكنولوجية سعياً منه لمواكبة التكنولوجيا المتسارعة وتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية المتنوعة بأقل تكلفة واعي جودة وضمن مدة زمنية محددة (التكروري). (٢٠١٥).

فيما خلفت الممارسات الخاطئة لاستخدام المعايير المحاسبية الدولية من قبل كبرى الشركات العالمية تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت وبشكل واضح على بيئة اقتصاد الأعمال على وجه العموم وعلى المعايير المحاسبة الدولية على وجه الخصوص، ولتلبية تحقيق متطلبات جودة إعداد التقارير المالية بهدف التصدي للأثار التي خلفتها الأزمات كان لابد من إحداث التغيرات في معايير المحاسبة الدولية (IAS) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وكذلك في المبادئ المحاسبية (حدي & عبد القادر. ٢٠٢٣).

وإذ يتطلب تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) قيام المصارف بتقديم الخدمات والضمانات

المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة. وتقوم المصارف بتقديم خدماتها الإلكترونية، لتعزيز حصتها في السوق المصرفي وخفض التكاليف (دقاشي، عبد الفتاح، دوة، محمد يزيد، خلف، & حمزة. ٢٠١٨). الأمر الذي دعا الباحثة لدراسة أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من خلال الدراسة الحالية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

بالرغم من الإصلاحات التي عرفها قطاع المصارف التجارية الخاصة العراقية إلا أن العديد من الدراسات كدراسة (التكروري. ٢٠١٥) أشارت الي انه ما زال هنالك قصور في توظيف الأنظمة الإلكترونية المصرفية، كما ولاحظت الباحثة من خلال عملها في مصرف أشور الأهلي العراقي الحاجة لدراسة كل ما من شأنه تحسين وتطوير وزيادة فاعلية الأنظمة الإلكترونية.

وحيث أشارت كذلك العديد من الدراسات كدراسة (حدي & عبد القادر. ٢٠٢٣) الي أن معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) يُلزم المصارف بتقديم الخدمات والضمانات المصرفية الإلكترونية، أي انه احدى سبل تطوير الخدمات الإلكترونية المصرفية، الأمر الذي استدعى الباحثة لدراسة أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية.

وقد تم تمثيل مشكلة الدراسة في تساؤل الدراسة الرئيس: ما أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي؟

وينبع من مشكلة الدراسة التساؤل الرئيس التالي:

ما أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي؟

أهمية الدراسة

نبعت أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي سيتم تناوله والمتمثل في أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية، المصارف التجارية العراقية الخاصة، كما انه من المتوقع أن تضيف هذه الدراسة تصوراً واضحاً حول الأثر الذي يخلفه معيار الإبلاغ المالي معيار على الأنظمة الإلكترونية المصرفية ومن جهة أخرى وقد تكون هذه الدراسة وسيلة لتقديم نموذجاً للمصارف العراقية التجارية الخاصة حول تصورات أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي معيار على الأنظمة الإلكترونية المصرفية.

إضافة الى ما ستقدمه هذه الدراسة من إطار نظري حول كل من معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩)،

والأنظمة الإلكترونية المصرفية، وقد تكون هذه الدراسة نقطة انطلاق لدراسات مستقبلية ذات علاقة بمتغيرات الدراسة وعلى مجتمعات مختلفة. كما ستشكل هذه الدراسة نموذج عربي قابل لإعادة تنبيه من قبل المصارف التجارية الخاصة في الدول العربية المماثلة. وستضيف هذه الدراسة إضافة علمية هامة توضح أهمية تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) وأثره على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من جهة كما ستساهم في حل مشكلة قصور توظيف الأنظمة الإلكترونية المصرفية في المصارف العراقية على وجه العموم وفي مصرف آشور الأهلي على وجه الخصوص من خلال إثبات دور معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) في تفعيل الأنظمة الإلكترونية المصرفية.

أهداف الدراسة

- التعرف على مفهوم معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) ونشأته، وأهميته، وأهدافه.
- التعرف على مفهوم والأنظمة الإلكترونية المصرفية وأهميتها وأهدافها.
- التعرف على أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف آشور الأهلي.
- التعرف على درجة الفروقات في تقدير أفراد عينة الدراسة (المحاسبين في مصرف آشور الأهلي) لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة في المنصب الحالي، عدد سنوات الخبرة الإجمالية).

منهجية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الإيضاحية السببية، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة وتحليل الأثر بين المتغير المستقل الذي تمثل في معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩). والمتغير التابع الذي تمثل في الأنظمة الإلكترونية المصرفية في محاولة للتعرف على الدور الذي يلعبه المتغير المستقل في المتغير التابع، وذلك من أجل الوصول إلى استنتاجات تساهم في تقييم أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية.

3.2 مجتمع وعينة الدراسة

استهدف مجتمع الدراسة الحالية جميع المحاسبين في مصرف آشور الأهلي والبالغ عددهم

(٢١٧) تبعاً لبيانات شؤون المحاسبين في مصرف أشور الأهلي وفقاً للعام ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وتكونت عينة الدراسة من (١٧٠) محاسب تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة.

١. الإجابة على تساؤلات الدراسة

أولاً: الإجابة على تساؤل الدراسة الأول

سؤال الدراسة الأول: ما أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي؟
للإجابة على التساؤل الأول أوجدت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي. وكما هو موضح في الجدول (٤:٤).

جدول (٤:١)

إجابات أفراد عينة الدراسة على أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي مرتبة وفقاً للمتوسطات الحسابية من الأعلى الى الأدنى

الرتبة	الرقم	أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأثر
١	13	يعزز المعيار الدولي (معياري ٩) من ثقة المساهمين والمودعين في المصارف من خلال إفصاح الأنظمة الإلكترونية المصرفية عن القوائم المالية، مما يقلل من مخاطر السيولة وعدم الوفاء بالالتزامات.	3.89	١,١٦	مرتفعة
23	4	يساهم المعيار الدولي في تحديد الأزمات المالية من خلال الأنظمة الإلكترونية وبأقل تكلفة واطل مدة زمنية	٢,٨٤	1.09	متوسطة
		المتوسط الكلي لإجابات أفراد عينة الدراسة على	3.50	1.02	متوسطة

أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية

يبين الجدول (١:٤) أن الفقرة رقم (١٣) والتي تنص على " يعزز الإبلاغ المالي (معياري ٩) من ثقة المساهمين والمودعين في المصارف من خلال إفصاح الأنظمة الإلكترونية المصرفية عن القوائم المالية، مما يقلل من مخاطر السيولة وعدم الوفاء بالالتزامات." جاءت بالرتبة الأولى وبأعلى متوسط حسابي بلغ (٣,٨٩) وانحراف معياري بلغ (١,١٦) وبدرجة أثر مرتفعة. ويعزى ذلك لإدراك أفراد عينة الدراسة لأثر الإبلاغ المالي (معياري ٩) في تعزيز ثقة المساهمين والمودعين في المصارف، وكذلك دوره وفعاليتته في ربط الأنظمة المحاسبية الإلكترونية بأنظمة إدارة المخاطر الإلكترونية ضمن استراتيجية محاسبة التحوط.

في حين احتلت الفقرة رقم (١٧) والتي تنص على " يربط المعيار الدولي (معياري ٩) الأنظمة المحاسبية الإلكترونية بأنظمة إدارة المخاطر الإلكترونية في إطار استراتيجية محاسبة التحوط مما يؤثر على النظم المحاسبية في المصرف" الرتبة الثانية تليها على التوالي في الرتبة الثالثة الفقرة رقم (١٩) والتي تنص على " يقدم المعيار الدولي مدخلاً جديداً يعتمد على التوقعات المستقبلية وتحديداً الخسائر المستقبلية وتحديد مستويات تصنيف الأصول المالية بالاعتماد على الأنظمة الإلكترونية المصرفية".

في حين احتلت الفقرة رقم (٤) والتي تنص على " يساهم الإبلاغ المالي (معياري ٩) في تحديد الأزمات المالية من خلال الأنظمة الإلكترونية وبأقل تكلفة واصل مدة زمنية " الرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.84) وانحراف معياري بلغ (١,٠٢) وبدرجة أثر متوسطة.

كما يلاحظ ومن خلال الجدول أعلاه أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على كافة فقرات أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية جاءت بدرجة أثر متفاوتة تراوحت ما بين (متوسطة ومرتفعة) ولكنها متقاربة، ويعزى ذلك لاتفاق أفراد عينة الدراسة أن كافة فقرات أداة الدراسة ذات أثر على الأنظمة الإلكترونية.

في حين بلغ المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد عينة الدراسة على أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية (٣,٥٠) وانحراف معياري بلغته قيمته (١,٠٢) وبدرجة أثر متوسطة.

٢. اختبار فرضيات الدراسة

أولاً: التحقق من اختبار الفرضية الرئيسة الأولى

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي.

وللتمكن من اختبار الفرضية الرئيسة الأولى قامت الباحثة بإجراء اختبار الانحدار البسيط لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي. وعلى النحو الآتي:

جدول (١)

نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية

المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي

البعد	قيمة (β)	قيمة (t)	Sig	R	R ²	df	قيمة (F)	Sig
	0.49	11.4	0.002	0.34	0.11	1	46.764	*.٠٠٠٢

أثبتت النتائج في الجدول أعلاه وجود أثر لتبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي. حيث بلغ مستوى الدلالة (٠.٠٠٢) فيما بلغت قيمة R (٠.٣٤). وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي. ونقبل الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي.

ثانياً: التحقق من اختبار الفرضية الرئيسة الثانية

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية. ولتتمكن من اختبار الفرضية الرئيسة الثانية قامت الباحثة باختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الثانية ومن ثم استنتاج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية على النحو الآتي:

اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الثانية

التحقق من اختبار الفرضية الفرعية الأولى

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لمؤهلهم العلمي. وللتمكن من اختبار الفرضية الفرعية الأولى قامت الباحثة بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي والفروق بين المتوسطات الحسابية لتقييم أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لمؤهلهم العلمي. وعلى النحو الآتي:

جدول (٢)

اختبار تحليل التباين الأحادي والفروق بين المتوسطات الحسابية لتقييم أفراد عينة الدراسة لأثر

تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لمؤهلهم العلمي

المتغير	الفئة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مجموع المربعات	F	الدلالة الإحصائية
المؤهل العلمي	دبلوم عام فما دون	3.87	1.01			
	بكالوريوس	3.65	1.34	.498	.351	.365
	دراسات عليا	3.84	1.56			

يوضح الجدول أعلاه عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لمؤهلهم العلمي. وبالتالي نرفض الفرضية البديلة: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لمؤهلهم العلمي. ونقبل الفرضية الصفرية: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لمؤهلهم العلمي.

التحقق من اختبار الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لعدد سنوات خبرتهم في العمل الحالي. وللتمكن من اختبار الفرضية الفرعية الثانية

قامت الباحثة بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي والفروق بين المتوسطات الحسابية لتقييم أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لعدد سنوات خبرتهم في العمل الحالي. وعلى النحو الآتي:

جدول (٣)

اختبار تحليل التباين الأحادي والفروق بين المتوسطات الحسابية لتقييم أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لسنوات خبرتهم في

العمل الحالي

المتغير	الفئة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مجموع المربعات	F	الدلالة الإحصائية
عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي	ثلاث سنوات فما دون	3.67	1.39	.834	.457	.574
	٣-٦ سنوات	2.89	1.50			
	٦-٩ سنوات	3.18	1.06			
	أكثر من ٩ سنوات					

يوضح الجدول أعلاه عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لعدد سنوات خبرتهم في العمل الحالي.

وبالتالي نرفض الفرضية البديلة: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لعدد سنوات خبرتهم في العمل الحالي.

ونقبل الفرضية الصفرية: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لعدد سنوات خبرتهم في العمل الحالي.

التحقق من اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية

المصرفية تبعاً لعدد سنوات الخبرة الإجمالية.

وللتمكن من اختبار الفرضية الفرعية الثالثة قامت الباحثة بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي والفروق بين المتوسطات الحسابية لتقييم أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لعدد سنوات خبرتهم الإجمالية. وعلى النحو الآتي:

جدول (٤)

اختبار تحليل التباين الأحادي والفروق بين المتوسطات الحسابية لتقييم أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لسنوات خبرتهم الإجمالية

المتغير	الفترة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مجموع المربعات	F	الدلالة الإحصائية
عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي	٥-١	٣,٩٧	1.11	.645		
	١٠-٥	٣,٦٥	1.09		.734	.497
	١٥-١٠	٣,٣٦	1.13			

يوضح الجدول أعلاه عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لعدد سنوات خبرتهم الإجمالية.

وبالتالي نرفض الفرضية البديلة: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لعدد سنوات خبرتهم الإجمالية.

ونقبل الفرضية الصفرية: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لعدد سنوات خبرتهم الإجمالية.

ونستنتج من اختبار الفرضيات الفرعية عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل الحالي، سنوات الخبرة الإجمالية).

الاستنتاجات والتوصيات

هدفت الدراسة الحالية الي التعرف على أثر تبني معيار الإبلاغ المالي معيار ٩ على الأنظمة الإلكترونية المصرفية المصارف التجارية العراقية الخاصة نموذجًا، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الباحثة أداة الاستبانة التي طبقتها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي على عينة من المحاسبين المحاسبين في مصرف أشور العراقي. وبعد تحليل البيانات الناتجة عن استجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة وعرض التحليل من خلال الإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها في الفصل السابق تستعرض الباحثة النتائج التي توصلت لها الدراسة من خلال عرض نتائج الدراسة ومناقشة النتائج ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة، إضافة الي استعراض العوائق التي واجهت تطبيق الدراسة وآفاق الدراسة المستقبلية والتوصيات التي خلصت بها الدراسة.

الاستنتاجات المتعلقة بالمتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة

١. الاستنتاجات المتعلقة بمتغير المؤهل العلمي

تظهر نتائج الدراسة أن أعلى نسبة استجابة من أفراد عينة الدراسة لأداة الدراسة كانت من المحاسبين الحاصلين على المؤهل العلمي دبلوم متوسط والبالغ عددهم (٩٠) وبنسبة شكلت (٥٢%). بينما جاءت اقل نسبة للمحاسبين الحاصلين على المؤهل العلمي دراسات عليا حيث بلغ عددهم (١٥) وبنسبة مئوية (١٠%). في حين شارك في الإجابة على أداة الدراسة (٦٥) محاسب وبما نسبته (٣٨%) من حملة المؤهل العلمي بكالوريوس.

٢. الاستنتاجات المتعلقة بمتغير عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي

تظهر نتائج الدراسة أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة الذين استجابوا لأداة الدراسة كانوا من المحاسبين الذين كانت تراوحت عدد سنوات خبرتهم في العمل الحالي ما بين (٣-٦) سنوات حيث بلغ عددهم (٩٠) وبنسبة شكلت (٥٣%) من أفراد عينة الدراسة. بينما كانت اقل نسبة استجابة من أفراد عينة الدراسة الذين تراوحت سنوات خبرتهم في العمل الحالي (٦-٩) سنوات حيث بلغ عددهم (١٠) وبنسبة مئوية (١٢%). في حين شارك في الإجابة على أداة الدراسة (٦٠) محاسب وبما نسبته (٣٥%) من المحاسبين الذين تراوحت سنوات خبرتهم في العمل الحالي بين (١-٣ سنوات).

٣. الاستنتاجات المتعلقة بمتغير عدد سنوات الخبرة الإجمالية

تظهر نتائج الدراسة أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة الذين استجابوا لأداة الدراسة كانت من المحاسبين الذين تراوحت سنوات خبرتهم الإجمالية بين (١-٥) سنوات حيث بلغ عددهم (١٤٠) وبما

نسبته (٨٢%) من أفراد عينة الدراسة. بينما جاءت اقل نسبة استجابة لأداة الدراسة من المحاسبين الذين تراوحت سنوات خبراتهم الإجمالية ما بين (١٠-١٥) سنة حيث بلغ عددهم (١٢) وبنسبة مئوية (٨%). في حين شارك في لإجابة على أداة الدراسة (١٨) محاسب وبما نسبته (١٠%) من المحاسبين الذين تراوحت سنوات خبراتهم الإجمالية ما بين (٥-١٠ سنوات).

الاستنتاجات المتعلقة بتساؤلات الدراسة

الاستنتاجات المتعلقة بتساؤل الدراسة الرئيس: ما أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على

الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي؟

احتلت الفقرة رقم (١٣) والتي تنص على " يعزز المعيار الدولي (معياري ٩) من ثقة المساهمين والمودعين في المصارف من خلال إفصاح الأنظمة الإلكترونية المصرفية عن القوائم المالية، مما يقلل من مخاطر السيولة وعدم الوفاء بالتزامات." جاءت بالترتبة الأولى وبأعلى متوسط حسابي بلغ (٣,٨٩) وانحراف معياري بلغ (١,١٦) وبدرجة أثر مرتفعة.

ويعزى ذلك لإدراك أفراد عينة الدراسة لأثر المعيار الدولي (معياري ٩) في تعزيز ثقة المساهمين والمودعين في المصارف، وكذلك دوره وفعاليته في ربط الأنظمة المحاسبية الإلكترونية بأنظمة إدارة المخاطر الإلكترونية ضمن استراتيجية محاسبة التحوط.

في حين احتلت الفقرة رقم (٤) والتي تنص على " يساهم المعيار الدولي (معياري ٩) في تحديد الأزمات المالية من خلال الأنظمة الإلكترونية وبأقل تكلفة واصل مدة زمنية " الرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.84) وانحراف معياري بلغ (١,٠٢) وبدرجة أثر متوسطة.

وتوضح كذلك النتائج أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على كافة فقرات أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية جاءت بدرجة أثر متفاوتة تراوحت ما بين (متوسطة ومرتفعة) ولكنها متقاربة، ويعزى ذلك لاتفاق أفراد عينة الدراسة أن كافة فقرات أداة الدراسة ذات أثر على الأنظمة الإلكترونية.

في حين بلغ المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد عينة الدراسة على أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية (٣,٥٠) وانحراف معياري بلغته قيمته (١,٠٢) وبدرجة أثر متوسطة.

ثالثاً: الاستنتاجات المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة

الاستنتاجات المتعلقة باختبار الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي.

أثبتت النتائج وجود أثر لتبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي. حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٠٠٢) فيما بلغت قيمة R (٠,٣٤).

وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي.

ونقبل الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية من وجهة نظر المحاسبين في مصرف أشور الأهلي.

الاستنتاجات المتعلقة باختبار الفرضية الرئيسية الثانية

لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لخصائصهم الشخصية والوظيفية.

أثبتت نتائج الدراسة عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل الحالي، سنوات الخبرة الإجمالية).

حيث أثبتت نتائج اختبار كافة الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية عدم وجود فروقات في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة وعلى النحو الآتي:

- لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لمؤهلهم العلمي.

- لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لسنوات خبرتهم في العمل الحالي.

- لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معياري ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لسنوات

خبراتهم الإجمالية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تناول هذه الدراسة مجتمع جديد (المحاسبين في مصرف أشور الأهلي العراقي)، وهو ما يميزها عن الدراسات السابقة، ما يمنح المجتمع الجديد فرصة الاستفادة من خلاصة وتوصيات الباحثة التي ستكتبها بعد إنجازه الدراسة، مما يساعد المختصين في التعرف على سبل تسريع تطبيق التحاسب الضريبي الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب العراقية. وتتميز الدراسة الحالية بقياس أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية المصارف التجارية العراقية الخاصة نموذجًا" بهدف التعرف على كل من معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) وكذلك الأنظمة الإلكترونية المصرفية ومن ثم التعرف على أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية المصارف التجارية العراقية من وجهة نظر المحاسبين المحاسبين في مصرف أشور الأهلي العراقي على وجه الخصوص.

كما تميزت الدراسة الحالية بالمقارنة بين معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS39) واعتمدت الباحثة على دراسة كل من (صلاح، علي احمد. ٢٠١٧)، ودراسة (فضيل. ٢٠٢٣) في تحديد متغيرات الدراسة وصياغة كل من تساؤلات وفروض الدراسة واستخدام أداة الاستبانة حيث تم صياغة فقرات الاستبانة بعد الاطلاع على الدراسات السابقة.

توصيات الدراسة

- ضرورة إعادة النظر في التحقق من تطبيق كافة جوانب معيار الإبلاغ المالي معيار ٩ لما له من أثر على فعالية الأنظمة الإلكترونية المصرفية وضرورة توظيف المعيار الدولي (معيار ٩) في عملية إفصاح الأنظمة الإلكترونية عن القيم النقدية والأصول المالية للمصرف.
- توظيف المعيار الدولي (معيار ٩) في المصارف في إعداد قوائم المطلوبات المالية وضرورة توظيف المعيار الدولي (معيار ٩) لإلغاء الاعتراف بالأصل المالي إلكترونياً وبشكل تلقائي فور انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية.
- توظيف المعيار الدولي (معيار ٩) في تمكين الأنظمة الإلكترونية من إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة إلكترونياً وبشكل دوري ومستمر.

عوائق تطبيق الدراسة

تكمن المعوقات التي واجهت الدراسة بالجانب العملي من الدراسة إذ انه لم يكن من السهل الحصول على الموافقات من إدارة البنك وتطبيق أداة الدراسة من جهة وجمع البيانات وتحليلها من جهة أخرى.

آفاق الدّراسة المستقبلية

توصي الباحثة الباحثين والمختصين والمهتمين في مجال إدارة المحاسبة بإجراء المزيد من الدراسات في المباحث ذات العلاقة وعلى مجتمعات مختلفة وبإضافة متغيرات وسيطة مختلفة ونذكر من الدراسات المقترحة:

- درجة تبني معيار الإبلاغ المالي معيار ٩ في المصارف التجارية العراقية الخاصة.
- درجة توظيف معيار الإبلاغ المالي معيار ٩ في الأنظمة الإلكترونية المصرفية المصارف التجارية العراقية الخاصة.
- دور توظيف معيار الإبلاغ المالي معيار ٩ في نجاح الأنظمة الإلكترونية المصرفية المصارف التجارية العراقية الخاصة.

٤,٥ خلاصة الفصل الرابع

استعرضت الباحثة في الفصل الرابع توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية، كما تضمن التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد عينة الدراسة (المحاسبين في مصرف أشور الأهلي) لأداة الدراسة وإجاباتهم على تساؤلات الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة.

خاتمة الدراسة

توصلت نتائج الدراسة الي أثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية المصارف التجارية العراقية الخاصة جاء بدرجة أثر متوسطة. كما أثبتت نتائج الدراسة عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لأثر تبني معيار الإبلاغ المالي (معيار ٩) على الأنظمة الإلكترونية المصرفية تبعاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل الحالي، سنوات الخبرة الإجمالية). وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة توظيف المعيار الدولي (معيار ٩) في تمكين الأنظمة الإلكترونية من إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة إلكترونياً وبشكل دوري ومستمر.

References

- Abad, J., & Suarez, J. (2017). *Assessing the cyclical implications of IFRS 9-a recursive model* (No. 12). ESRB Occasional Paper Series.
- Bassemir, M., & Novotny-Farkas, Z. (2018). IFRS adoption, reporting incentives and financial reporting quality in private firms. *Journal of Business Finance & Accounting*, 45(7-8), 759-796.

- Bholat, D., Lastra, R. M., Markose, S. M., Miglionico, A., & Sen, K. (2018). Non-performing loans at the dawn of IFRS 9: regulatory and accounting treatment of asset quality. *Journal of banking regulation*, 19, 33-54.
- Beerbaum, D. O., & Ahmad, S. (2015). Credit risk according to IFRS 9: Significant increase in credit risk and implications for financial institutions. *Available at SSRN 2654120*.
- Huian, M. C. (2012). Accounting for financial assets and financial liabilities according to IFRS 9. *Analele Științifice ale Universității» Alexandru Ioan Cuza «din Iași. Științe economice*, 59(1), 27-47.
- Kund, A. G., & Rugilo, D. (2018). Does IFRS 9 Increase Financial Stability? *Available at SSRN 3282509*.
- Novotny-Farkas, Z. (2016). The interaction of the IFRS 9 expected loss approach with supervisory rules and implications for financial stability. *Accounting in Europe*, 13(2), 197-227.
- Onali, E., & Ginesti, G. (2014). Pre-adoption market reaction to IFRS 9: A cross-country event-study. *Journal of Accounting and Public Policy*, 33(6), 628-637.
- Ramirez, J. (2015). *Accounting for derivatives: advanced hedging under IFRS 9*. John Wiley & Sons.
- Salah, Ali Ahmed (2017). An analytical study of the effects of adopting International Financial Reporting Standard No. 9 on the credit and financing policies of Arab banks. 4(6), 34-76.
- Alimat, Daif Allah, Al-Dulabih, Abdul Rahman, Al-Shabil, Muhannad, & Rakan. (2023). The moderating role of management support in the relationship between modern trends in financial technology and the quality of electronic banking services in the Jordanian banking sector. *Arab Journal of Management*. 1-16.
- Fadil. (2023). The role of electronic marketing in increasing the market share of commercial banks in Algeria. 17(1), 34-69.
- Al-Kurdi, M. S. M. G., & Muhammad Salah Muhammad Gharib. (2023). The development of electronic banking services and their role in stimulating Egyptian trade. *Scientific Journal of Financial and Commercial Studies and Research*. 4(6), 34-56.